زعيم التيار يرفض نزول أتباعه إلى الشارع و"سيتنازل" للمالكي عن وزارات تعويضاً لفقدان منصبه

تظاهرات في البصرة تؤيد موقف الصدر وترفع شعار " لا عودة للدكتاتورية "

□ بغداد / المدى

عدّ زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي "نصرة للمستضعفين وحرباً سياسية وبرلمانية"، داعيا إلى عدم زج الشعب العراقي في هذه القضية. وقال الصدر في كلام موجه إلى أنصاره وأتباعه، إن "المطلوب منهم هذه الأيام، وفي هذه المرحلة هي الحفاظ على الهدوء، والوحدة، والابتعاد عن كل تصعيد والتظاهر في هذه الأيام ليست بالخطوة الصحيحة".

وأوضح الصدر "يكفيني منهم (المحبون والأنصار) حالياً محبتهم وطاعتهم، ولا أريد منهم تظاهرا وحسب فهمي أن من ينشر مثل هذه الأقاويل إنما هو يستهدف من ذلك زعزعة الأمن والأمان في النجف الأشرف والمحافظات الأخرى".

وبيّن "إن اعتبر البعض سحب الثقة حرباً فهي حرب سياسية برلمانية لا أريد لا من بعيد ولا من قريب زج الشعب بها لأن في ذلك تضررا للمصالح العامة".

وتابع الصدر "قوموا بأعمالكم كالمعتاد سواء في ذلك موظفو الدولة ورجال الأمن بل والتجار وأصحاب الأعمال وما سحب الثقة إلا لنصرتكم ونصرة المستضعفين".

وأضاف "إذا أراد البعض أن يجعل من مشروعنا هذا تخويفاً للشعب أو زجهم بأمور طائفية فأنا ارفضها.. سحب الثقة كان لأجل الضغط على الحكومة لكي تجري إصلاحات شاملة وقد رفضت".

وشدد على أن "كل ما ليس فيه إصلاح كالتظاهر أو ترك الوظائف والأعمال وإخافة الآخرين فهو أمرٍ مفسد لا مصلح واعلموا أن ذلك ليس حرباً بل مشروع إصلاح فكونوا أيها الأحبة عوناً لا شيناً".

الى ذلك تظاهر المئات من شيوخ العشائر وأهالي محافظة البصرة، امس الاحد تأييدا لموقف السيد الصدر من المطالبة بسحب الثقة عن حكومة نوري المالكي، مؤكدين رفضهم تهديد مجلس المحافظة بإعلان البصرة إقليما في حال سحب الثقة عن رئيس الوزراء.

وهتف المتظاهرون نعم.. نعم للسيد الصدر ورفعوا لافتات كتب عليها "لا رجوع للدكتاتورية في العراق".

وأعلن المتظاهرون رفضهم تهديد مجلس المحافظة بإقامة إقليم البصرة في حال سحب الثقة عن حكومة المالكي. وكان النائب عن كتلة الأحرار عدي العواد قد طالب بعض المسؤولين في مجلس محافظة البصرة بالإقليم بأنه جاء كأمر سياسي فقط، مبينا أن الدعوات التي طالب بها المجلس سياسية وليست تفكيرا بمشاكل المواطنين في البصرة.

وقال عواد في تصريح صحفي أمس الأحد، إن "الدعوات التي تطالب بجعل محافظة البصرة إقليما في حال سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي جاءت إتباعا لأهداف سياسية معينة برغم معارضة أهل البصرة لها".

وأضاف "كان من المفترض أن يضع المسؤولون في محافظة البصرة المواطن البصري البسيط نصب أعينهم كونه الوحيد الذي يعاني من نقص الخدمات التي يعد حلها أهم من التفكير في أقلمة البصرة لأجل مصالح شخصية".

ورفض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الدعوات الأخيرة لإعلان إقليم الجنوب في حال سحب الثقة من الحكومة الحالية، عادا وحدة العراق أهم من رئيس الوزراء نوري المالكي.

وتسعى بعض الكتل السياسية المتمثلة بالتحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الأحرار التي تمثل التيار الصدري إلى جمع التواقيع داخل مجلس النواب لتقديمها إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني كي يطلب الأخير من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي عقد جلسة يتمّ فيها التصويت على سحب الثقة من المالكي.

وكشف محافظ نينوى اثيل النجيفي، الخميس الماضي، عن تجاوز عدد النواب الموقعين على سحب الثقة من المالكي النصاب المطلوب قانونياً، بتوقيع ٧٠ نائباً من العراقية حتى الآن وتوقيع النواب الصدريين الأربعين بـ"الدم"، و٥٧ توقيعا من الكرد، فضلاً عن إمكانية إقناع كتل ونواب آخرين.

يذكر أن أربيل والنجف شهدا حراكاً طيلة المدة الماضية بين الكتل المجمعة على سحب الثقة من المالكي، وقد سبقت هذا الخيار مهلتان من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر منحها للتحالف الوطني لتنفيذ مقررات الاجتماعات بين تلك الكتل إلاّ أن التحالف لم يتمكن من الإجابة ليعقب هذا الحراك اجتماع أخير في السليمانية مع الرئيس طالباني وافق فيه على أي خيار دستوري تتقدم به الكتل في إشارة منه إلى سحب الثقة.

وشدد زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، في رد على سؤال لأحد أتباعه عن تهديد مجالس محلية لمحافظات في الوسط والجنوب مؤيدة للمالكي بتحويل محافظاتها إلى أقاليم إذا تم سحب الثقة منه على أنّ وحدة العراق أهم من شخص المالكي.

فقد وجه أحد أنصار الصدر سؤالاً له حول موقفه من مؤتمر عقد في مدينة البصرة الجنوبية الخميس الماضي لمجالس محافظات في الوسط والجنوب تنتمي غالبية أعضائها إلى ائتلاف المالكي فكان رده كما يلي:

"وحدة العراق أهم من شخص المالكي فليفهم ذلك".لكن الصدر تعهد بالتنازل عن بعض المناصب إلى ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي في حال سحب الثقة منه. وقال ردًا على سؤال من أحد أتباعه بشأن الإجحاف والغبن الذي سيلحق كتلة رئيس الحكومة في حال حجبت الثقة منه لأن نقاط رئيس الوزراء تساوي أكثر من وزارة "ليس من طبعنا أن نهمش أحدًا أو نغبن حقه".

وأوضح أنه في حال سحبت الثقة من المالكي فإنه مستعد "للتنازل عن بعض المناصب لهم ليكونوا شركاءنا في إدارة البلد وبنائه واستقلاله، فهم من العراق والى العراق".

وأكد الصدر أنه "لا يرضى بتهميشهم وإن رضوا، أو بعضهم، بتهميش بعض الأطراف لأن رئيس الوزراء منهم"، لافتاً إلى أن "المرشح البديل من المالكي سيكون من التحالف الوطني وهذا أمر تسالم عليه الجميع وتعمل عليه كل الأطراف".

جاء ذلك رداً على تهديد الحكومات المحلية في محافظات الوسط والجنوب الخميس الماضي بالإعلان عن تشكيل أقاليم والمطالبة بانتخابات مبكرة إن سحبت الثقة من المالكي. وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي وهو قيادي في حزب الدعوة بزعامة المالكي خلال مؤتمر صحافي عقد بعد انتهاء اجتماع طارئ تم عقده في البصرة إن "الحكومات المحلية لمحافظات الجنوب والوسط توصلت خلال اجتماعها الطارئ الى توصيات منها التأكيد على وحدة العراق ودعم الحكومة المركزية وعدم السماح بخلق أزمات سياسية".

وأشار إلى أن "المشاركين من محافظين ورؤساء مجالس اتفقوا على دعم وتأييد مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني" في الدعوة الى عقد الاجتماع الوطني لحل الأزمة السياسية الحالية في البلاد. يذكر أن معظم المشاركين في الاجتماع من محافظين ورؤساء مجالس المحافظات ينتمون إلى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي.

عبد المهدي: شرعية الحكومة من شرعية قوى أربيل والنجف

بغداد / المدى

ذكر نائب رئيس الجمهورية السابق والقيادي في المجلس الأعلى عادل عبد المهدي، أمس الأحد، أن شرعية الحكومة التي يترأسها نوري المالكي هي من شرعية القوى التي اجتمعت في أربيل والنجف، وأن شرعية الأخيرة من شرعية بقية قوى الحكومة، محذراً من أن يكون سحب الثقة من الحكومة بداية انقسامات جديدة خطيرة ونوعية.

وكتب عبد المهدي على صفحته الشخصية على موقع "الفيسبوك"، تابعته "شفق نيوز" أن "شرعية الحكومة هي من شرعية القوى التي اجتمعت في اربيل والنجف، وان شرعية الاخيرة من شرعية بقية قوى الحكومة".

وأوضح أن "حكومة الشراكة الوطنية منقسمة تماماً وعلى كافة المستويات سواء في مجلس النواب ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء او على صعيد المكونات والجماعات وهذا تطور خطير ونوعي لا يمكن الوقوف عنده مكتوفي الأيدي أو التعامل معه بمنطق مراهنات سباقات الخيل".

وتابع أن "الأزمة ليست عددية فقط، بل نوعية أساساً، ولن تحل فقط بفشل التواقيع او نجاحها، فالامتحان هنا لحكومة أسست على مفاهيم معينة، فأما الاتفاق أن هذه المفاهيم قد انهارت ولابد من مفاهيم جديدة لإدارة وضع جديد، أو اعتبار أن المفاهيم ما زالت سليمة وبحاجة الى ترميم وإصلاح وتغيير أشخاص ليس إلا".

وبين النائب السابق لرئيس الجمهورية أن "واجب رئيس الوزراء أن يقدم تصوراً لمواجهة الأزمة لا يقف عند المصدات القانونية، او الضغط والطعن، أو إيجاد بدلاء، او تقديم الأزمة وكأنها قضية امنية وانها مؤامرة ليس الا، فالقوى المعارضة أعمدة اساسية في الحكومة والنظام، ولا يمكن تجاوزها، احببنا ذلك أم كرهناه".

وحذّر من أن يكون سحب الثقة من الحكومة "بداية انقسامات جديدة خطيرة ونوعية، في وقت لم نحل بعد الكثير من انقساماتنا الماضية". وكانت مصادر مطلعة قد ذكرت، الأربعاء الماضي، ان رئيس الجمهورية جلال طالباني دعا خلال اللقاء الذي جمعه مع قادة التحالف الكردستاني وائتلاف العراقية وبحضور ممثلين عن التيار الصدري المطالبين بسحب الثقة عن رئيس الوزراء الى جمع تواقيع (١٦٤) نائباً لكي يقدم بدوره طلباً الى مجلس النواب لسحب الثقة عنه. يشار إلى ان مصدرا من داخل التحالف الوطني أكد، الجمعة، أن هنالك العديد من نواب الكتل السياسية التي طالبت بسحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي وقعوا لغاية الآن على سحب الثقة من المالكي، وهم التيار الصدري (٤٠) نائبا، القائمة العراقية (٧٩) نائبا، ائتلاف الكتل الكردستانية (٤٩) نائبا + حركة التغيير (٨) نواب، مجموع النواب الكرد (٥٧)، نواب المكون المسيحي (٣) نواب، النواب المستقلون (احمد الجلبي، صباح الساعدي، حسن العلوي، منال الموسوي، صفية السهيل) (٥) نواب، ومن العراقية البيضاء كاظم الشمري، عزيز المياحي.

العراق يرفض الترحيل القسري للاجئين في الاتحاد الأوربي

□ بغداد / المدى

أبلغت وزارة الهجرة والمهجرين، أمس الأحد، القائم بأعمال السفارة الهولندية في بغداد لارس توميرس رفض العراق الترحيل القسري للاجئين العراقيين المتواجدين في دول الاتحاد الأوروبي، مبدية استعدادها للتعاون مع الدول الأوروبية والمنظمات الدولية لتفعيل العودة الطوعية، فيما أكد لارس توماس أن بلاده ستبذل قصارى جهدها لتأمين ودعم العودة الطوعية للعراقيين المتواجدين لديها.

وقال وكيل الوزارة سلام الخفاجي في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إن "العراق يرفض الترحيل القسري للاجئين"، مبيناً أن "الحكومة العراقية مستعدة للتعاون مع كل الدول الصديقة ضمنها دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لتفعيل العودة الطوعية والدعم المادي والمعنوي وفرص عمل لهم لتشجيعهم على العودة".

وأضاف الخفاجي على هامش لقائه القائم بأعمال السفارة الهولندية لدى العراق لارس توميرس في مقر الوزارة في بغداد، أن "العراق لديه إستراتيجية تؤكد على احترام حقوق الإنسان وقضايا اللاجئين بشكل إنساني ودائمي، فضلاً عن احترام خيارات الشخص اللاجئ بالذهاب والإياب من والى دول الخارج ضمن معايير الهجرة الدولية"، مؤكدا أن "أولويات الوزارة تكمن في إعادة المهاجرين العراقيين بكرامة وبشكل طوعي إلى بلدهم العراق".

من جانبه قال القائم بأعمال السفارة الهولندية لدى العراق لارس توميرس أن "الحكومة الهولندية ستبذل قصارى جهدها وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين العراقية لتامين ودعم العودة الطوعية للعراقيين المتواجدين في المملكة الهولندية".

وكان وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان دوسكي أعلن، في ١٦ ايار الماضي، أن أكثر من ١١٣ ألف أسرة نازحة عادت من الداخل والخارج منذ العام ٢٠٠٦، فضلاً عن عودة أكثر من ٥٢ ألف أسرة مهاجرة في فترات مختلفة.

وسبق ان أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين في وقت سابق عن عودة ٢٣٣ من النازحين والمهاجرين من سكنة العاصمة بغداد إلى مناطقهم الأصلية خلال شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١١.

وأكدت وزارة الهجرة والمهجرين، أن ملف المهجرين والعائدين العراقيين في الداخل والخارج سيحسم نهاية العام ٢٠١١.

وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، قد أعلنت في تقرير صدر، منتصف حزيران الماضي، أن نحو ٩٦٠ ألف و٤٠٠ مهجر داخل العراق قد عادوا إلى مناطق سكناهم خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٨ و شهر نيسان من العام الحالي ٢٠١٠، فيما عاد نحو أكثر من ٧٠ ألف من العراقيين الذين هجروا إلى خارج العراق وللفترة نفسها.

وأشار تقرير المفوضية العليا المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن نحو ٢٢٢ ألف لاجئ عراقي مسجل لديها لا يزالون في دول الجوار العراقي، لافتة إلى أن نحو ١٦٥ ألف منهم مسجلين في سوريا، و٣٢ ألفاً آخرين في الأردن، فيما يتوزع الباقون على تركيا ومصر وإيران ولبنان.

وأوضح التقرير أن ٥٨,٨ ٪ من هؤلاء اللاجئين هم من الطائفة السنية و٢٠,٩٪ من الشيعة، و١٢,٣٪ من المسيحيين، فيما توزع الباقون على الديانات الأخرى منها الصابئة والإيزيدية.

وتؤكد الأرقام التي أعلنت عنها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول أعداد اللاجئين العراقيين في سوريا، عن عدم دقة الأرقام التي أعلنها نائب وزير لخارجية السوري الفيصل مقداد في مطلع عام ٢٠١٠ عن وجود أكثر من مليون لاجئ عراقي في أراضيها.

يذكر أن وزارة الهجرة والمهجرين، أكدت أنه تم تسجيل عودة عدد كبير من الأسر من النزوح الداخلي والهجرة من الخارج إلى العاصمة بغداد خلال السنوات الماضية، تم شمولها بمنح الوزارة البالغة أربعة ملايين دينار بهدف تشجيعهم على العودة الطوعية، التي تعتبر من أهداف الوزارة الإستراتيجية.

الخارجية: تلويح الجامعة العربية بالفصل السابع حول سوريا تحول خطير

□ بغداد / المدى

قالت وزارة الخارجية العراقية إن العراق تحفظ على فقرة في قرارات مجلس الجامعة العربية المنعقد في الدوحة أمس، دعت إلى اللجوء إلى الفصل السابع في معالجة القضية السورية.

وأشارت إلى أن وكيل الوزارة رئيس وفد العراق لاجتماع الدوحة لبيد عباوي قد وصف الدعوة بأنها "تشكل تحولاً خطراً في الموقف العربي، وتمثل ابتعاداً عن المقررات السابقة، والتي تنص على احترام سيادة سوريا ورفض التدخل الأجنبي". وأضافت في بيان صحافي اليوم "انه في ضوء ذلك تحفظ العراق والجزائر على هذه الفقرة، ونأى لبنان عن القرار بكامله".

وأوضحت الوزارة ان الوفد العراقي "حضر اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية واجتماع اللجنة العربية الوزارية المعنية بالوضع في سوريا واجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية. وقالت انه "في اجتماع اللجنة العربية الوزارية المعنية بالوضع في سوريا، استضافت اللجنة المبعوث الدولي كوفي عنان، حيث قدم شرحاً عن زيارته الأخيرة إلى سوريا، والمشاورات التي أجراها مع الأطراف المعنية بالأزمة السورية، والتي خلصت إلى تقديم مشروع قرار رفع إلى المجلس الوزاري".

وكان العراق شارك في الاجتماعات الثلاثة، التي عقدت في الدوحة، اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية، واجتماع اللجنة العربية الوزارية المعنية بالوضع في سوريا، الذي حضرها المبعوث الدولي كوفي أنان، واجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وقد مثله فيها وحضر الاجتماع ممثل العراق الدائم في جامعة الدول العربية قيس العزاوي، وسفير العراق في قطر جواد الهنداوي.

ودعا البيان الختامي للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية "مجلس الأمن الى تحمّل مسؤوليته حول ما يجري في سوريا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق الكامل والفوري لخطة المبعوث المشترك إلى سوريا كوفي أنان في إطار زمني محدد".وقال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ان تنفيذ الاصلاحات ومواصلة الحوار في سوريا سيحقق لها الأمن، معتبرًا أن أمن المنطقة مرتبط باستقرار هذا البلد، الذي يمكن ان يتحقق بالحوار والإصلاحات.. بينما حذرت الجبهة التركمانية العراقية من مخاطر تصاعد عمليات استهداف شخصيات كركوك، ودعت القوى السياسية إلى الكفّ عن التصريحات المحرّضة على العنف والكراهية وإجهاض مشروع ترسيخ التعايش الأخوي بين مكونات المحافظة.. في وقت دعا الرئيس جلال طالباني مواطنيه إلى التوحد بمختلف مكوناتهم الدينية والطائفية والقومية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد أخيرًا أن تنفيذ الإصلاحات ومواصلة الحوار سيكون كفيلاً بعودة الأمن والاستقرار إلى سوريا. وشدد على ان "استقرار المنطقة ككل مرتبط باستقرار سوريا وأمنها".

وعادة ما تؤكد الحكومة العراقية حق الشعب السوري في اختيار نظامه الديمقراطي، لكنها تعارض تدويل الأزمة السورية او فرض عقوبات اقتصادية على دمشق. وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أخيرًا أن بغداد تؤكد حق الشعب السوري في إختيار نظامه الديمقراطي ونيل كامل حرياته ودعم الحكومة العراقية الكامل لشعب سوريا الشقيق وكل الشعوب العربية ورفض كل أعمال القتل والعنف.

وأضاف أن الحكومة العراقية تؤكد أن تفعيل المبادرة العربية لمعالجة الأزمة في سوريا يقدم معالجة سليمة للوضع، لكن الآليات المتبعة، والتي أقرّها مجلس جامعة الدول العربية، لا تحقق الغرض المطلوب. وشدد على ان الحكومة العراقية تعارض تدويل الأزمة في سوريا وفرض عقوبات اقتصادية عليها. وأكد الدباغ أن الحكومة العراقية تُعرب عن قلقها العميق لتداعيات الوضع على أمن ومصالح العراق والمنطقة.

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري وصف العقوبات الأخيرة التي فرضتها الجامعة العربية ضد سوريا بالقاسية والتي فاقت كل التوقعات، ونفى ان يكون تحفظ العراق عليها بضغط إيراني، وقال إن هذا الموقف كان مستقلاً وجريئا، برغم انه لم يكن سهلاً، وأكد رفض بلاده لعمليات القتل والقمع في سوريا، ووقوفها مع مطالب شعبها وحقوقه. وقال إن ما يحصل في سوريا يؤثر على العراق، الذي امتنع عن التصويت للإجراءات ضدها، نظرًا إلى حرصه على عدم انهيار منظومة العمل العربي المشترك.